النسق التشريعي الجنائي
The criminal legislative framework

م.د عباس حمزة عبد حسين
كلية صدر العراق الجامعة الاهلية

الملخص
يؤثر النسق التشريعي الجنائي تأثيرا مباشرا على النظام القانوني في الدولة ، فكلما كانت النصوص الجنائية منسجمة مع النصوص ذات الصلة في التشريعات الجنائية النافذة كلما كان النظام القانوني مستقرا مما يؤدي بالمحصلة النهائية الى المحافظة على الحقوق والحريات وتحقيق العدالة وتشريع قوانين خالية من أي خطأ او غموض او تعارض او نقص او تكرار والعكس صحيح .
ولكي يكون النسق التشريعي الجنائي عالي الجودة يجب ان تكون الصياغة التشريعية جيدة ومنضبطة وان يكون لدى الصائغ التشريعي معرفة متنوعة بالعلوم الأخرى ، كما يجب أن يعهد بمهمة الصياغة التشريعية إلى متخصصين أكفاء من رجال القانون ، على ان يتم كل ذلك مع مراعاة التوازن التشريعي بين النسق الجنائي التشريعي ومضمون النصوص الجنائية بحيث لا يطغى احدهما على الاخر وكذلك مراعاة المقاصد التشريعية والمصلحة المحمية التي هي مناط التجريم .
الكلمات المفتاحية: النسق التشريعي ، الصياغة التشريعية الجيدة ، المعرفة المتنوعة ، التوازن التشريعي

Abstract
The criminal legislative framework directly impacts the legal system in the state . The more the criminal texts are consistent with the relevant texts in the effective enforced criminal legislation، the more stable the legal system will be. This ultimately leads to the preservation of rights and freedoms، the achievement of justice، and the enactment of laws free from any errors، ambiguities، contradictions، deficiencies، or repetitions، and vice versa.
For the criminal legislative framework to be of high quality، the legislative drafting must be good and disciplined، and the legislative drafter must have diverse knowledge in other sciences. Additionally، the task of legislative drafting should be entrusted to competent legal specialists ، all of this should be done while maintaining legislative

balance between the criminal legislative framework and the content of the criminal provisions so that neither outweighs the other، as well as considering the legislative purposes and the protected interest that is the basis of criminalization.
Keywords: legislative framework، good legislative drafting، diverse knowledge، legislative balance

المقدمة

اولاً : التعريف بموضوع البحث

يعتبر فن صياغة التشريعات الفعالة اساسا لتقدم المجتمع وتحقيق العدالة وخاصة التشريعات الجنائية ، ولذلك يجب ان تكون التشريعات الجنائية ضمن نسق تشريعي جنائي لتجنب الخطأ والغموض والتعارض والنقص والتكرار عند تشريع قانون جنائي جديد .

ويعتبر النسق التشريعي الجنائي مفهوم يتضمن النظم والترابط والتناسب بين النصوص التشريعية الجنائية والمصلحة او الغاية التي يبتغيها المشرع عند وضع هذه النصوص ، ويهدف هذا البحث الى كشف ماهية النسق التشريعي الجنائي ، وإدراك بنيته ومكوناته ووظيفته التي يؤديها داخل النص الجنائي .

ثانياً : أهمية موضوع البحث

في اطار أهمية البحث سوف نتطرق الى الأهمية العلمية والاهمية العملية وعلى وفق ما يأتي :

- **الأهمية العلمية**

ينطوي النسق التشريعي الجنائي على اهمية كبيرة في تطوير النظام القانوني داخل الدولة و تخليصه من الخطأ والنقص والغموض والتعارض والتكرار و السلبيات الاخرى مما يؤدي بالنتيجة الى تحقيق الاستقرار في التشريعات الجنائية وحماية الحقوق من الاثار السلبية للقانون بسبب التعديلات المتكررة له حيث ان كثرة التعديلات والاجتهادات تثير مشاكل قانونية جديدة ، كما انه يساعد في توحيد المصطلحات الجنائية وعدم الاتيان بمصطلحات جديدة .

- **الاهمية العملية**

للنسق التشريعي الجنائي تأثير بالغ الأهمية في الحياة العملية حيث انه يؤدي الى الوصول الى افضل صيغة للتشريعات الجنائية لان المشرع يحرص على ان تكون هذه التشريعات ضمن النسق التشريعي الجنائي مما ينعكس على عدالة القاضي وسهولة التطبيق من قبل الجهاز القضائي .

ثالثاً : إشكالية البحث

تتمثل إشكالية البحث في أن التشريعات الجنائية لا تكون ضمن نسق تشريعي جنائي عالي الجودة بسبب عدم مراعاة هذا النسق لأسباب كثيرة منها الصياغة

التشريعية غير المنضبطة والسرعة والاستعجال في سن القوانين وعدم وجود المعرفة المتنوعة بالعلوم الأخرى ، فهل راعى المشرع العراقي هذا النسق في عملية التشريع والكشف عن المقصد والمعنى عند اصدار تشريعات جديدة او عند تعديل التشريعات النافذة ؟ وهل كانت النصوص الجنائية منسجمة ومتناسقة مع النصوص الأخرى في التشريعات الجنائية النافذة ؟

رابعاً : منهجية البحث

اتبعنا في البحث المنهج التحليلي الذي يقوم على تحليل العناصر الأساسية للآراء الفقهية ومناقشتها والترجيح بينها عند اختلافها في مسألة ما أو تأييد ما رجح منها مع بيان أسباب التأييد قدر الإمكان .

خامساً : خطة البحث

لأجل الإحاطة بموضوع البحث قسمنا البحث الى ثلاثة مباحث ، في المبحث الأول تكلمنا عن فكرة النسق التشريعي الجنائي وذلك على ثلاثة مطالب خصصنا الأول لتعريف النسق لغةً ، ثم عرضنا في المطلب لثاني تعريف النسق اصطلاحا ، اما في المطلب الثالث فقد تناولنا مفهوم النسق التشريعي الجنائي واهميته .

اما المبحث الثاني فقد بحثنا الصياغة التشريعية الجيدة ودورها في النسق التشريعي الجنائي وهو يتضمن ثلاثة مطالب خصصنا الأول منها لتعريف الصياغة التشريعية الجيدة ، اما المطلب الثاني فخصصناه لبحث المعرفة المتنوعة واللازمة للصياغة التشريعية ، اما المطلب الثالث فقد تكلمنا فيه عن كيفية صياغة القاعدة الجنائية .

اما المبحث الثالث فقد وضحنا فيه التوازن التشريعي بين النسق والمضمون وخصصنا له مطلبين : المطلب الأول يتعلق بالتوازن التشريعي من حيث المضمون ، اما المطلب الثاني فقد بحثنا فيه التوازن التشريعي من حيث النسق .

ثم انتهينا الى خاتمة تضمنت اهم الاستنتاجات والمقترحات بشأن الموضوع .

المبحث الاول : فكرة النسق التشريعي الجنائي

The first section : the idea of the criminal legislative framework

ان فكرة النسق التشريعي الجنائي فكرة حديثة النشأة ، وقد شاع مصطلح النسق في العلوم الاخرى ، ويعتبر من اهم المصطلحات الرائجة في الوقت الحاضر ، وهناك أنواع ومصطلحات عديدة للنسق كالنسق القرآني والنسق الفلسفي والنسق الاجتماعي والنسق اللغوي ..... الخ .

وبناء على ما تقدم سنتناول في هذا المبحث ثلاثة مطالب ، نبحث في الاول تعريف النسق لغة ، اما الثاني فنخصصه لتعريف النسق اصطلاحاً ، والثالث نتناول فيه مفهوم النسق التشريعي الجنائي واهميته وكما يأتي : -

المطلب الاول : تعريف النسق لغة

The first sub-section: Lexical definition

جاء تعريف مصطلح نسق في معجم لسان العرب كالآتي : النسق من كل شيء ما كان على طريقة نظام واحد وهو عام في الأشياء ، ولذلك قيل : نسقته تنسيقاً ، يقول ابن سيدة : نسق الشيء يَنْسُقُهُ نَسقاً ونسقه نظمه على السواء ، وانتسق تناسق ، والاسم النَّسَقُ ، وكذلك يقول : انتسقت هذه الأشياء بعضها إلى بعض أي تنسقت ، أما النحويون فيذهبون الى تسمية حروف العطف بحروف النسق وذلك لأن الشيء إذا عطفت عليه شيئا بعده جرى مجرى واحداً ، ولذلك قيل : ناسقوا بين الحج والعمرة ، وكذلك يصح ان نقول : ناسقُوا تابعوا وواتروا ، وأيضا يصح ان نقول : ناسق بين الأمرين أي تابع بينهما [١] . والنون والسين والقاف اصل صحيح يدل على تتابع في الشيء [٢] . وورد كذلك في معجم الوسيط : أنسق فلان أي تكلم سجعا ، ناسق أي لاءم بينهما و تابع ، نَسْقَه أي نَظَمَهُ ، انْتَسَقَتِ الأشياء أي انتظم بعضها إلى بعض ، ولذلك قيل نسقها فانتسقت [٣] . والنسق من كل شيء هو ما يكون على نظام واحد عام في الأشياء ، ونسقته نسقا ونسقته تنسيقا [٤] .

وقد ذهب معجم مقاييس اللغة الى أن : نسق النون والسين والقاف أصل صحيح يقصد به تتبع في شيء [٥] . وكل شيء اتبع بعضه بعضا يعتبر نسق له [٦] .

المطلب الثاني : تعريف النسق اصطلاحا

The second sub-section: Terminological definition

يعرف النسق اصطلاحا بانه (النظام التقني الذي يميز البنيات المتشابكة في النص ، وهو متنوع و متعدد وقد يتكرر ، وهو عالمي ويدل على مستويات البنية ، وهو تقليدي ونمطي وشكلي ومبتكر في الوقت ذاته بينما ترتكز البنية على الدلالة رغم تقنيتها الشكلية ، وتوجد بين النسق والبنية علاقة جدلية لا فكاك منها لأن البنية هي التي تكشف النسق كما أن النسق هو الذي يكون البنية) [٧] .

وكذلك يعرف النسق بانه (مجموعة من الآراء والنظريات التي ارتبطت مع بعضها ارتباطا منطقيا حتى صارت ذات وحدة عضوية منسقة ومتماسكة ، والنسق اعم من النظرية) [٨] .

ويتضح مما تقدم ان مصطلح النسق أذا نظرنا إلى البنية ككل ، وليس إلى العناصر التي تتكون منها وبها البنية ، لأن البنية هي هذه العناصر بما ينهض بينها من علاقات تنتظم في حركة العنصر خارج البنية غير داخلها ، وهو يكتسب قيمته داخل البنية أو بموقعه في شبكة العلاقات التي تنتظم العناصر والتي بها تنهض البنية فيتكون نسقها [٩] .

وقد تناولت الموسوعات الروسية لفظة نسق اليونانية (systema) و عرفت النسق بانه لفظة يونانية تعني الكل المركب من الأجزاء [١٠] .
كما ورد في معجم الالفاظ الأجنبية في اللغة الروسية ان النسق (هو جملة العناصر المرتبطة والتي تشكل وحدة محددة ، او هو كيان فكري مستقل من العلاقات الداخلية) [١١] .
وكذلك تناولت موسوعة لالاند الفلسفية النسق فذهبت الى ان هذا المصطلح يقصد به معنيين : المقصد العام والمقصد الخاص ، والنسق بالمقصد العام هو مجموعة عناصر مادية او غير مادية تتعلق بالتبادل بعضها ببعض ، بحيث تكون كلا عضويا ، و النسق بالمقصد الخاص هو مجموعة من الأفكار علمية او الفلسفية المترابطة منطقيا من حيث تماسكها لا من حيث حقيقتها [١٢] .
وهناك من يعرف النسق بأنه ما ينتج عن تدرج الجزيئات في سياق ما ، أو ما ينتج عن حركة العلاقة بين العناصر المكونة للبنية ، إلا أن لهذه الحركة نظاما معينا يمكن ملاحظته كأن نقول: إن لهذه الرواية نسقها الذي يولده توالي الأفعال فيها ، أو أن هذه العناصر المكونة لهذه اللوحة من ألوان تتألف وفق نسق خاص بها [١٣].

المطلب الثالث : مفهوم النسق التشريعي الجنائي واهميته

The third sub-section : The concept of criminal legislative framework and its important

يشير مصطلح النسق التشريعي الجنائي الى مجموعة من النصوص الجنائية المتماثلة و المتماسكة فيما بينها والتي تهدف الى تحقيق غرض معين مشترك وتنظم موضوعا واحداً ، فهو لا يضم نصوص جنائية متباينة عن بعضها من حيث الغرض او متباعدة عن بعضها دون رباط وثيق يجمعها لذلك تكون النصوص الجنائية في النسق التشريعي الجنائي متشابهة من حيث طبيعتها .
وللنص الجنائي منظورين : الأول قانوني و يقصد به البحث في منطوق النص من حيث مضمونه و الاحكام التي جاء بها و الثاني هو الصناعة الفكرية و يقصد بها الابعاد اللغوية و البنيوية و الفنية [١٤].
ونرى بان النص الجنائي أساس النسق التشريعي الجنائي لذا يجب صياغته بشكل منضبط من خلال الصياغة التشريعية الجيدة لتلافي السلبيات التي تحدث اذا كان النص الجنائي خارج النسق .
ويراد بالنص الجنائي او النموذج القانوني تلك القاعدة القانونية المتعلقة بالتجريم و العقاب فعندما يريد المشرع اخضاع مركز معين لقانون العقوبات سواء بتجريمه او بإباحته بعد ان كان مجرماً فان و سيلته في ذلك هي النصوص التي تضمنتها المواد القانونية ويعمد المشرع الى هذه النصوص فيودعها القواعد الجنائية التي تعبر عن ارادته [١٥] .

ولاشك في ان استقرار حكم القانون وتفادي الهوى والتحكم في عقاب المواطنين امران يستلزم كل منهما ان يكون النموذج الوارد في قانون العقوبات بالغا من دقة التحديد والوضوح حدا لا يدع مجالا لاختلاف الراي في مضمونه ومعناه [١٦] .
اما بالنسبة لأهمية النسق التشريعي الجنائي فتتضح من خلال انه يؤدي الى سهولة التعرف على النصوص الجنائية التي تنظم موضوعا واحدا و يوفر على الباحث كثيرا من المجهود في تقصي هذه النصوص كما يؤدي الى دقة الصياغة ويزيل الغموض عما تضمنه من النصوص و يضع ما اشتمل عليه من نصوص في مواضعها من حيث طبيعتها القانونية وفق ترتيب علمي و منطقي وكذلك يؤدي الى تفادي التعارض في الاحكام وتحسين النظام القانوني في الدولة و يؤدي الى تحقيق الوحدة القانونية في الدولة و التي تؤدي بدورها الى تحقيق الوحدة السياسية .
ويتضح لنا مما تقدم ان النسق التشريعي الجنائي مفهوم يتضمن النظم والترابط والتناسق بين مفردات النص التشريعي الجنائي الذي تفصح عنه تلك المفردات والتي بمجموعها تكون شبكة العلاقات الداخلية المكونة للنص، فهو النظام الذي تنتظم به المفردات والتراكيب التشريعية لتوصل المعنى الذي من اجله وضع النص الجنائي التشريعي .

المبحث الثاني : الصياغة التشريعية الجيدة ودورها في النسق التشريعي الجنائي
The second section : The solid legislative drafting and its role in criminal legislative framework

للقانون الجنائي أصوله وأهدافه وغايته وفلسفته الخاصة عن سائر فروع القانون ، وهو ما يسمى بذاتية القانون الجنائي ، وهذه الخصوصية للقانون الجنائي أساسها الموضوع الذي يوفر له الحماية الجنائية والذي يتمثل بالنظام الاجتماعي الذي يؤسس عليه القانون الجنائي كيانه و يستمد منه غايته التشريعية [١٧] . واستنادا لهذه الخصوصية يتحتم ان تكون الصياغة التشريعية للنصوص الجنائية محكمة بشكل جيد لفظا ومعنى ولا يدع مجال للتعارض مع النصوص الأخرى مع مراعاة الموازنة بين ظاهر النص ومقصودة ، وعليه يجب ان يتمتع الصائغ التشريعي بمواصفات ومؤهلات خاصة وخبرة كافية في الصياغة التشريعية . كما تعد الصياغة التشريعية عنصراً جوهرياً من عناصر تكوين الأنموذج القانوني للقاعدة الجنائية الموضوعية باعتبارها تنشئ الأنموذج القانوني وتحدد معالمه [١٨].
فالتشريع فن قبل أن يكون علما، ولأن التشريع يعتمد على اللغة فإن فن استخدامها في التشريع يعني أن تتحول من حالة السكون الى حالة الحركة [١٩] .
ونرى بان للصياغة التشريعية الجيدة دورا كبيرا ومهما في النسق التشريعي الجنائي فكلما كانت الصياغة التشريعية منضبطة كلما كان النسق اكثر فعالية

والعكس صحيح ، لان تشتت القوانين التي تنظم موضوعاً جنائيا واحداً يؤدي إلى الفوضى ويجعل المطبقين في حيرة من أمرهم.
وبناء على ما تقدم سنتناول هذا المبحث في ثلاثة مطالب ، وكما يأتي :-
المطلب الأول : تعريف الصياغة التشريعية الجيدة
المطلب الثاني : المعرفة المتنوعة واللازمة للصياغة التشريعية
المطلب الثالث : كيفية صياغة القاعدة الجنائية

المطلب الأول : تعريف الصياغة التشريعية الجيدة

The first sub-section: The definition of solid legislative drafting

تتكون القواعد القانونية من مادة أولية وهي جوهر تلك القواعد ، والهدف منها الافصاح عن واقع الحياة الاجتماعية والحاجات المختلفة التي يهدف المشرع تحقيقها وجوهر القاعدة هو الذي يحدد الغاية المزمع إدراكها في شأن تلك الحاجات ، ولا يمكن لهذه الغاية أن تتحقق إلا بوضع ذلك الجوهر أو المضمون في قوالب محددة يعبر عنها بعبارات والفاظ واضحة وقابلة للتطبيق العملي ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال وسائل أو أدوات معينة ، وهذه الوسائل والأدوات في القواعد القانونية ماهي إلا أساليب الصياغة التشريعية [٢٠] .
وتكتسب الصياغة التشريعية أهمية كبيرة في حياة التشريع واستمراره ، وكلما كانت الصياغة التشريعية جيدة كلما كان التشريع اكثر فعالية والعكس صحيح ، وتؤدي الصياغة التشريعية الغير جيدة الى تناقض التفسيرات للتشريع وتسبب في عدم ادراك الهدف الذي رمى اليه ، لذا يجب ان يعهد بمهمة الصياغة التشريعية الى متخصصين وأصحاب خبرة عالية في مجال الصياغة التشريعية [٢١] .
وتعرف الصياغة التشريعية بانها القالب الذي تصاغ فيه المادة حتى تصبح قابلة للتطبيق العملي اي المتن الذي تنعكس فيه المصلحة المحمية [٢٢] .
وكذلك تعرف بانها عملية تحويل القيم التي تتكون منها مادة القانون الى قواعد قانونية صالحة للتطبيق العملي [٢٣] .
وعرفت أيضا بانها عملية ضبط الأفكار في عبارات محكمة ، موجزة و سليمة كي تكون قابلة للتنفيذ [٢٤] .
ويعني مفهوم الجودة كما تعرفه المنظمة الدولية للمعايير «iso» بناء على مواصفات قياسية للمفهوم العام للجودة ، مجموع الصفات المميزة للمنتج أو النشاط أو المؤسسة أو الشخص والتي تجعله ملبيا للحاجات المعلنة أو المتوقعة أو قادرا على تلبيتها [٢٥] .
وينطوي التشريع على معنيين متداخلين : الاول عضوي يفيد السلطة المختصة مبدئيا بالعملية التشريعية اما الثاني موضوعي و يخص القاعدة القانونية الناتجة عن العملية التشريعية [٢٦] .

وفي علاقة الجودة بالتشريع، فإنّ الأمر يرتبط بالجزء الثاني منها بما يعني أنّ جودة التشريع تفضي إلى التقيد والالتزام بمعايير قابلة للتطبيق من أجل تحقيق استقرار وضمان انسجام وتوافق النصوص التشريعية مع متطلبات المخاطبين بها بعيدا عن العيوب والنواقص ، وبما أن النص القانوني يوجد في شكل صك مكتوب فإنّ مراعاة القواعد الشكلية والمعيارية اللازمة في هذه الكتابة يعتبر من بين العناصر الجوهرية فيها [٢٧] .

المطلب الثاني : المعرفة المتنوعة واللازمة للصياغة التشريعية

The second sub-section : The diverse and needed knowledge for legislative drafting

لغرض اعداد قاعدة قانونية يقتضي مسبقاً ، التعامل مع مجموعة من المعلومات ، وهذه المعلومات قد تتعلق بمعرفة القانون الوضعي النافذ الذي يجب المحافظة عليه كما لو صدر تعديل لقانون فانه يقتضي معرفة مدى تأثير هذا التعديل على التشريعات النافذة وتطبيقاتها وهذا يتعلق بمعرفة علوم اخرى اذ ان علم القانون لا يمكن أن يكون منعزلاً عنها مما يستدعي الاخذ بنظر الاعتبار المعلومات التي تتضمنها هذه العلوم المطبقة في القانون ، وهذه العلوم هي [٢٨] :

اولاً :- المعرفة بعلم المنطق القانوني : وهو علم هدفه معرفة القانون ، فهو يدعم فهم ما يريد الفقهاء معرفته ، وتقييم الوسائل المستخدمة وتحديد تأثير اجراءات معرفة القانون موضوع التشريع فاذا ما اراد المشرع ان يتبنى نظرية فلسفية لتشريع قانون ، فان عليه ان يحلل بدقة متناهية الاسباب المتعددة التي تشهد على ولادتها ومدى نجاحها .

ثانياً :- علم الاجتماع القانوني : وهو نظام أوجده الفقيه الفرنسية (كاربونيه) يسمح بفضل آلياته (الاحصاء والاستفتاء) معرفة ما اذا كانت قاعدة قانونية مشرعة لازالت مرغوبة من قبل المجتمع أو الاشخاص المخاطبين بها مما يسمح بتقييم مدى تأثير هذه القاعدة ومعرفة ما اذا كان يقتضي تعديلها أو الغاءها .

ثالثاً :- القانون المقارن : وهو علم المقارنة المطبق بين نظم قانونية مختلفة ، فهو وقبل كل شيء وسيلة لتعديل تشريع او خلق تشريع جديد ، فالقانون الاجنبي الذي نريد المقارنة معه قد يعطي حلولاً تنتقل الى القانون الوطني ، أو أن نستلهم منه طريقة بان نتبنى بشكل بسيط نظام أوسن قانون اجنبي ، فالقانون المقارن ليس فرع من فروع القانون ولكنه جزء من علم القانون ومحل دراسته قانون اجنبي مقارن مع قانون وضعي وطني لهذا يشترط على من يريد الدراسة المقارنة ان يتقن لغة اجنبية ، كما إن الدراسة المقارنة لا تعني ترجمة القانون المقارن ، وانما يقتضي أن يدخل في المفاهيم والبحث الموضح للقواعد القانونية للقانون الاجنبي

محل الدراسة ، وكذلك عرض ومعرفة بناء وصياغة القانون الاجنبي ، كل ذلك يكون مقارنة مع القانون الوطني .
رابعا :- تاريخ القانون : وهو علم يقدم عمق كبير للقواعد التي يريد المشرع المعاصر تشريعها ، اذ قد تكون هناك أنظمة قانونية ، يأتي المشرع ليوقظها من سباتها ، وتشرع في صورة قانون معاصر .
خامساً : دراسة التحليل الاقتصادي للقانون : ظهر هذا العلم في الولايات المتحدة الأمريكية تحت تأثير الفقيه Posner ، ولا زال هذا العلم غير معروف في كثير من الدول او قليل المعرفة في دول أخرى وقد عرف التحليل الاقتصادي للقانون ، بانه دراسة المسالك الاجتماعية التي تنظمها القاعدة القانونية ، ووفقاً لهذه الدراسة فان الهدف من القاعدة القانونية التي تنظم المسؤولية ، هو تقليل التعويض عن الحوادث وكلفة الوقاية الى الحد الأدنى.
وعلى ضوء ما تقدم فان المعرفة المتنوعة هي التي تساعد الصائغ التشريعي إذا طلب منه إعداد تشريع جديد في شأن من الشؤون فإن عليه أن يراجع التشريعات النافذة التي تنظم الشأن ذاته، وأن يقيمها، فإن وجدها سليمة لا يعروها القصور، امتنع عن إعداد التشريع الجديد قبل مراجعة الجهة طالبة التشريع التي يعود لها أمر البت في مصير اقتراح التشريع الجديد، وليس للصائغ التشريعي أن يقرر عن هذه الجهة، لأن الغاية من أي تشريع هي إما إدامة التنمية وإما إيجاد السبل الكفيلة لمعالجة المشكلات التي يعاني منها المجتمع، وذلك يدخل في صلب السياسة التشريعية العامة التي تحدد في النهاية ما إذا كان التشريع النافذ يفي بالغرض أم لا يفي به. أما إذا كان التشريع المطلوب إقراره ضرورياً ومنسجماً مع السياسة العامة للدولة، مضى الصائغ قدماً في إعداده ووضع نصاً صريحاً يلغي التشريعات السابقة ذات العلاقة بالموضوع ليضع أحكاماً جديدة مكانها ، كما إن ضمان وحدة التشريع والانطلاق من أسس ثابتة في الصياغة التشريعية وتوحيد المصطلحات والتعابير القانونية هي من المبادئ الأساسية التي تعتمدها الجهة المختصة بإعداد التشريعات، لأن لكل تعبير في القانون معنى ومدلولاً خاصين يقتضي مراعاتهما. ولا ريب في أن التشريع الجديد الذي يوضع لتنظيم جانب من جوانب الحياة الاجتماعية يقتضي جمعه وتركيزه في نسق تشريعي واحد قدر الإمكان [٢٩] . لان عدم وجود نسق جنائي واحد بين التشريعات التي تنظم موضوعا واحدا يؤدي الى الفوضى والتناقض [٣٠] .

المطلب الثالث : كيفية صياغة القاعدة الجنائية

The third sub-section: How to frame criminal rule

اذا أراد المشرع تجريم فعل من الأفعال لجأ الى القاعدة الجنائية المجرمة ليعبر بواسطتها عن مضمون ارادته ، ويمكن تحليل القاعدة التي من هذا القبيل الى شقين

: تكليف و جزاء ، و التكليف هو امر ونهي يتجه به المشرع الى المخاطبين بالقاعدة القانونية ، وعندما يريد المشرع الإفصاح عن التكليف فانه يلجأ الى تحديد الفعل المعاقب عليه إيجابيا كان هذا الفعل ام سلبيا ، وذلك بأن يصب هذا الفعل في قالب يعتبر بمثابة انموذج مجرد يصف الفعل المعاقب عليه ويوضح عناصره المكونة له ويحدد الأركان الأخرى التي بانضمامها الى الفعل تتكون الجريمة ، اما الجزاء فيتمثل في احدى العقوبات الجنائية و التدابير الاحترازية التي يمكن للقاضي توقيعها على المكلف الذي يخالف شق التكليف [٣١] .

ولذلك فان صياغة القاعدة القانونية ليست بالمسألة السهلة فهي بحاجة الى تدريب متواصل وكذلك تحتاج الى معرفة بالمبادئ القانونية و خاصة مبدأ وحدة النسق القانوني وكذلك معرفة الشروط الفنية للغة مع اشراك فنيين في العلوم الأخرى لكي لا ينتج أي تضارب او تناقض بين التشريعات .

فضلا عن ذلك ان اعداد القاعدة القانونية يعتبر فن التشريع ، وعلم جمال القانون ، وهو يمر عبر المفاهيم ، والمعنى القانوني ، وينقل عن طريق لغة قانونية ، وتنظم بصورة تؤدي الى تحقيق هدف القاعدة القانونية، وعلى ضوء ما تقدم عند صياغة القاعدة الجنائية ينبغي مراعاة الأمور التالية[٣٢]:-

أولاً : المفاهيم : يستند اعداد القاعدة القانونية على مفاهيم قانونية ، ويواجه المشرع حقائق عند اعداده للقاعدة القانونية ، وهي تجنب الوقوع في الغش والخداع ، وتجنب الوقوع في خطأ شكلي ، كل ذلك يتطلب بناء ذكي للقاعدة القانونية ، الى جانب المفاهيم المحددة ، فان المشرع قد يلجأ الى مفاهيم غامضة ، وتقييمها يخضع الى التطور ، ويختلف باختلاف الزمان والمكان .

ثانياً : المعنى القانوني : قد يمتد المفهوم الى تحديد المعنى القانوني . ويعتبر المعنى القانوني حجر الزاوية في علم القانون ، فالمعنى قد يسهل مهمة التقسيمات ، كما ان مختلف التقسيمات ، يمكن ان تكون مركبة ، كما لو انها وضعت في علب الواحدة داخل الاخرى .

ثالثاً : اللغة : المفاهيم والمعاني يجب ان توضح بلغة ، واعداد القاعدة القانونية يعتمد على مفردات قانونية ، ويقصد بالمفردة القانونية هي الكلمة التي لها معنى قانوني ، واختيار أي كلمة يعتمد على قوتها ، فهناك مفردة غير جيدة قد يختارها المشرع ، وهناك مفردات جيدة يختارها المشرع بهدف تحديد وتوضيح القاعدة القانونية .

فهناك مفردات لها معنى قانوني فقط واذا كان استعمال مثل هذه المفردات لا يثير صعوبة ، فان الصعوبة تظهر حينما يكون للكلمة عدة معاني ، كأن يكون لها استعمال عام ومعنى قانوني واحياناً أخرى يكون للكلمة عدة معاني قانونية ، في

الوقت الحاضر فان المشرع لابد وان يستعمل لغة قانونية بسيطة ، لان استقرار القاعدة القانونية يعتمد على استعمال لغة محددة ، أو قد يعطي تعريف للمفردة ، وقد يكون استعمال المعنى القاموسي للمفردة يسهل اعداد القاعدة القانونية .

رابعاً : الخطاب في القاعدة القانونية الجنائية : تعرض القاعدة القانونية عن طريق مخاطبة محددة، ولخصائصها تأثير على هذه المخاطبة القانونية ، فعمومية القاعدة القانونية تقضي استخدام الصفات والضمائر غير المعرفة (كل ، اي) كما ان القوة الالزامية تقضي استعمال صيغة المبني للمجهول مثل (يعاقب ، يسمح ، يمنع) او استخدام صيغة المضارع او المستقبل الذي له معنى الأمر ، كما ان تنظيم السلوك الاجتماعي ، وهو احدى خصائص القاعدة القانونية يتطلب ان يوجه القانون بتنظيمه لسلوك الافراد ، على شكل أمر ملزم عموماً لأعلى سبيل النصح والترغيب ، وبما يحقق القوة الملزمة للقانون . ولغرض تحقيق ذلك تقضي استعمال النموذج الشرطي الذي ينشأ علاقة بين الشرط والنتيجة ، أو بعبارة أخرى بين (الفرض والحل) . وهذه الرابطة تنتقل بشفافية عن طريق اللغة باستعمال (اذا ، في حالة ، عندما) .

ولذلك يتطلب موضوع صياغة النصوص الجنائية من الصائغ التشريعي أن يكون ذو كفاءة وتجربة عالية ، كون أن مسألة البناء القانوني تتطلب معرفة عميقة بالقوانين الجنائية ، بالإضافة إلى مهارات لغوية وقانونية عالية، فيجب أن تكون اللغة واضحة وغير مبهمة لضمان فهم النص من قبل العامة، وتسهيل قراءته وفهمه وكذلك يجب ان يكون استعمال المصطلحات القانونية المتخصصة دون حشو، أو تكرار، ذلك أن كثرة النصوص الجنائية، وعدم صياغتها صياغة جيدة له أثر كبير على المنظومة القانونية داخليا وخارجيا، الأمر الذي دفعنا بصفتنا باحثين في القانون معرفة آليات سن القوانين وأثرها على الأمن القانوني والقضائي [٣٣] .

ويكون النسق التشريعي الجنائي عالي الجودة بثلاث وسائل أولها : إحكام صنعة التشريع ومراعة الدقة في الصياغة وثانيها : اسهام ممثلي الشعب في سن التشريع وبذلك يحال دون تحكم السلطة في وضعه ويقلل الى حد كبير احتمال سن تشريعات لا تتفق مع أوضاع المجتمع و حاجاته ولا تتجاوب مع احساسه ومثله وامانه وثالثهما : ملاحقة المشرع له بالتعديل كلما تطلب ذلك حاجة المجتمع وتطور أوضاعه وقيمه بشرط ان يتأنى المشرع في التشريع وان يحيط الماماً بجوانب نقص التشريع القائم مستهدياً بالعوامل الطبيعية و الاقتصادية و الاجتماعية التي يجيء مضمون القاعدة ثمرة تفاعلها وان يتجنب موالاته له بالتعديل بين فترات قصيرة موالاة تربك التعامل وتنقص من هيبة القانون [٣٤] .

ولذلك نرى انه عند اصدار تشريع جنائي يجب ان يكون متناغما في اطار تشريعي متسق مع دستور البلاد والتشريعات الأخرى والأنظمة القائمة كما يجب ان يكون متوافقا مع القانون الدولي ولا يخالف الالتزامات الدولية .

المبحث الثالث : التوازن التشريعي بين النسق والمضمون

The third section : The legislative balance between framework and the content

تعد فكرة التوازن ركيزة أساسية في القانون الجنائي كما تعتبر الضمانة الأكثر فعالية في مجال الحقوق والحريات الفردية وفي تحديدها لحماية المصالح الاجتماعية وتعد ضمانة أيضا لإيقاع الجزاء الجنائي بالمجرم وبالقدر الضروري والمناسب جزاء ما ارتكبه من سلوك يجرمه القانون . وبما ان وسيلة المشرع للإفصاح عن ارادته في تعيين صور السلوك التي تعد جرائم و تحديد الاثار القانونية التي تترتب عليها هي القاعدة الجنائية [٣٥] ، فانه يجب ان يكون هناك توازن تشريعي بين النسق التشريعي الجنائي من حيث الدلالة والمحتوى والتجانس والاتساق والترتيب وبين مضمون النصوص الجنائية من حيث التجريم والعقاب ، فالنصوص الجنائية يجب ان تكون ضمن النسق التشريعي الجنائي بحيث لا يطغى النسق على المضمون او العكس . وعلى ضوء ذلك سنتناول هذا المبحث في مطلبين نخصص الأول للتوازن التشريعي من حيث المضمون والثاني نتكلم فيه عن التوازن التشريعي من حيث النسق ، وكما يلي:-

المطلب الاول : التوازن التشريعي من حيث المضمون

The first sub-section : The legislative balance in terms of content

ان المشرع الجنائي في تحديده للمصالح والقيم الاجتماعية العامة والخاصة والتي يسعى إلى توفير الحماية الجنائية اللازمة لها يخضع في ذلك إلى مصالح المجتمع التي يرى انها جديرة بالحماية والرعاية ، لذا فان عمله في هذا الشأن ليس تحكميا ، فهو ليس حرا بالمعنى الدقيق في تحديد تلك القيم والمصالح واختيار الوسائل المناسبة لتوفير الحماية والرعاية لها ورفع السلبيات التي يمكن أن تترتب على حماية مصلحة دون غيرها بوصفه مسؤولا عن تحقيق التوازن والوحدة لمصالح المجتمع وقيمه ، بل يخضع في كل ذلك إلى احتياجات المجتمع و ظروفه متأثرا بنظمه السياسية والاجتماعية والاقتصادية ومصالحه المتنوعة وتقاليده وقيمه [٣٦] . ويعبر المشرع عن ارادته في فرض الحماية القانونية من خلال النصوص التشريعية التي يجب ان تكون متوازنة من حيث الشكل و المضمون لذا يجب على الصائغ التشريعي احترام مبدأ الفصل بين السلطات عند صياغة النصوص الجنائية ، فالشرعية الجنائية المتمثلة في قاعدة أن لا جريمة ولا عقوبة الا بنص تعتبر ثمرة من ثمار مبدأ الفصل بين السلطات ، حيث لم يظهر ألا في الوقت الذي تحددت فيه سلطات الدولة وانفصلت كل منها عن الأخرى .

كما يجب على الصائغ التشريعي احترام مبدأ الأمن القانوني بهدف تعزيز أسس دولة القانون وإيجاد نوع من الثبات النسبي بين اطراف العلاقات القانونية ، ويتطلب ذلك توافر عدة مقومات أساسية، أبرزها وضوح القاعدة القانونية وسهولة الوصول إليها من قبل المستهدفين بها ، لذا تعد فكرة الأمن القانوني ذات أهمية بالغة في تأمين استقرار حقوق الأفراد، ويُعتبر ترسيخ هذا المبدأ في الوثيقة الدستورية عاملاً حاسماً في ضمان احترام واستقرار العلاقات القانونية بين الأفراد (٣٧).

كما يشترط أن يكون هناك توازن وتناسب بين حق الدولة في العقاب من اجل حماية المصالح المعتبرة وبين حق الانسان في الحرية ، فالدولة باعتبارها المسؤولة عن حماية الحقوق والحريات عليها أن تحمي جميع المصالح القانونية وليس حماية المصالح الاجتماعية فقط بل تشمل كذلك الحقوق والحريات الفردية التي يجب أن يحميها المشرع ولا يجوز تركها بدعوى المحافظة على مصلحة المجتمع بل يتعين التوازن بين المصلحتين ، فالفرد باعتباره احد أعضاء المجتمع يتحدد نشاطه من خلال هذا المجتمع ، ولذلك يجب على الفرد الالتزام بالتنظيم الاجتماعي الذي يمارس الفرد فيه حرياته ، ويتحقق ذلك من خلال ضمان ممارسة الفرد لحرياته دون الاخلال بالمصلحة العامة وممارسة هذه الحريات من خلال قواعد المجتمع والتنظيم الاجتماعي وما يفرضه من علاقات اجتماعية كما ينظمها القانون ، فضلا عن ذلك يجب على المشرع أن يراعي دائماً أن الانسان الحر هو اساس المجتمع الحر وأنه لا يمكن تحقيق الحماية الاجتماعية إلا من خلال حماية الانسان ولا يمكن السماح بقيام مجتمع لا تحترم فيه حقوق الناس وحرياتهم (٣٨) .
وعندما يضفي المشرع الحماية ألجنائية على مصلحة مرتبطة بالفرد ، فإنه لا يحمي في هذه الحالة مصلحة الفرد في ذاته ، وإنما يهدف من وراء ذلك حماية المصلحة العامة ، باعتبار أن مصلحة الفرد تعبر عن وضع يحميه القانون من اجل حماية المجتمع (٣٩) ، ومن المتعارف عليه أن القواعد القانونية عموماً تنظم سلوك الأفراد في حياتهم العامة ، والدولة هي وحدها من يمتلك سلطة وضع هذه القواعد العامة المنظمة للسلوك على اختلاف أنواعها سواء كانت مدنية أم جنائية (٤٠).

وبما ان المصالح متعددة ومتعارضة أحيانا لذا فان المشرع يوازن فيما بين هذه المصالح ، وان التضحية في إحداها يجب ان يستند الى مبرر (٤١) .
ومن الواجب عند وضع إطار لنظام قانوني واحد لمجموعة من الجرائم النظر إلى معيار المصلحة المعتدى عليها والتي رأى المشرع انها جديرة بالحماية ، فهناك فكرة واحدة لابد وأن تجمع كل القواعد الجنائية في هذا المجال .

وكذلك من واجب المشرع الجنائي مراجعة نصوص التجريم كل فترة محددة من الزمن طالت أم قصرت ، ذلك ليتلافى أخطائه سواء كانت انتفاء أو مجاوزة للضرورة، أو عدم تناسب في التجريم والعقاب، أو ابهام أو غموض بالنص التجريمي (٤٢) . هذا من جهة ومن جهة أخرى ليتلافى توسع تدخل المحكمة الاتحادية العليا في اختصاصه الأصيل .

يتضح لنا مما تقدم انه يجب على الصائغ التشريعي مراعاة التوازن في التجريم والعقاب للتوفيق بين المصالح المتعارضة و حماية الحقوق والحريات و ربط ذلك بالمنفعة التي تتحقق من التجريم و العقاب.

المطلب الثاني : التوازن التشريعي من حيث النسق

The second sub-section : The legislative balance in terms of framework

لكي يكون القانون فعالا ومحققا لأهدافه يجب مراعاة التوازن التشريعي من حيث النسق وذلك من خلال

تحقيق التوازن بين القواعد الجنائية مع مراعاة الدقة في اللغة القانونية وتوضيح المعاني وان يراعي الصائغ التشريعي طبيعة القاعدة الجنائية ويتجنب الغموض في التعبير عن المقاصد التشريعية التي يهدف المشرع الى تحقيقها ، وهذا التوازن يساعد على تطبيق القانون في الواقع بشكل عادل على الجميع كما يساعد على تحقيق الاستقرار القانوني و يقلل من التفسيرات المتضاربة للقانون ويضمن حماية الحقوق و الحريات . و يلاحظ ان هناك العديد من التشريعات تعاني من صياغة غير منضبطة وفاعلية غائبة وذلك بسبب عدم وجود توازن تشريعي من حيث النسق في هذه التشريعات .

والمتمعن في هذه التشريعيات ، يستنتج منها ملاحظتين أساسيتين هما :-

الملاحظة الأولى : مرتبطة بالجانب الكمي لهذه التشريعات ، والتي تؤكدها مشاريع القوانين التي تم إعدادها ، وهذا الجانب لا يعتبر في جميع الحالات مؤشرا إيجابيا ، بل يعتبر دليل على الاستعجال والارتباك في صياغة التشريعات .

الملاحظة الثانية : مرتبطة بالجانب الزمني لهذه التشريعات ، اذ ان الدستور يفرض على المشرع تغييرا في التشريعات لكي لا تتعارض مع الدستور وضمن فترات محددة ويعتبر الجانب الزمني تقييد للمشرع .

وفي ضوء الملاحظتين أعلاه نلاحظ أثرين سلبيين هما :-

الأثر السلبي الأول: يتضح في تشريع قوانين ذات صياغة تشريعية سيئة ، تتميز بضعف الأسلوب، وعدم دقة المعنى ، والسبب في ذلك هو التقييد الكمي والزمني الذي وقع فيه المشرع والذي اثر سلبا على صياغة هذه التشريعات .

الأثر السلبي الثاني : يتعلق بالارتباك التشريعي ، والذي في كثير من التشريعات يخلط بين كثير من القواعد المنظمة لموضوع معين مما يترتب عليه خلق هفوات تشريعية أهمها تبعثر النصوص التي تنظم قانون معين .
أما أسباب هذه الأزمة التشريعية فهي [٤٣] .
أولا: عند صياغة التشريعات يتم التركيز على المصالح السياسية و اهمال مصلحة المواطن ولذلك ستنعكس الاثار السلبية لهذه التشريعات على المواطن وعليه يجب ان تكون مصلحة المواطن هي العليا في هذه التشريعات .
ثانيا: التركيز على الشكل واهمال المضمون في هذه التشريعات ، وعدم الاهتمام بفعالية هذه التشريعات فالنوعية يجب ان تكون اهم من الكمية .
ثالثا: عدم اخذ الجامعة لدورها في تحليل التشريعات و جودتها .
رابعا: عدم وجود نقاش حقيقي عند صياغة التشريعات ، ذلك أن عدم وجود نقاش حقيقي سيؤدي الى أزمة في النسق التشريعي ، فالقانون يصنع من الادنى الى الأعلى [٤٤] .
وبما ان القانون انعكاس للأوضاع السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية وان هذه الأوضاع في تطور و تغير مستمر لذا يجب على النصوص الجنائية مواكبة التطورات المختلفة وذلك بإجراء التعديلات الضرورية مع ملاحظة ان كثرة التعديلات تؤدي الى عدم فعالية التشريع الجنائي كما ان التعديلات غير الضرورية تربك النظام القانوني وتؤدي الى عدم استقراره ويعتبر التقصير و الاستعجال في الصياغة التشريعية من اهم أسباب كثرة التعديلات .
وبناء عليه عند تعديل قانون العقوبات يجب تعديل قانون أصول المحاكمات الجزائية معه ، وتوحيد القواعد الجنائية الموضوعية والإجرائية بين القانونين، ورفع التناقض واللبس والغموض منهما ، وعند تعديل قانون العقوبات العراقي النافذ، يجب مراجعة مراجعه كل مواده، بحيث يكون التعديل شاملاً، لا أن يكون ترقيعياً، مثلما حصل في تعديل القانون رقم ٦ لسنة ٢٠١٠ ، الذي لم يكن موفقاً لأنه اقتصر على تعديل الغرامات، ولم يصل إلى مستوى الطموح ، نحتاج إلى تعديل للقانون يرفع اللبس والخطأ والغموض والتناقض عنه، ومراجعة كل مواده القانونية ، والاهتمام بالأحكام المتعلقة بالإعفاء
من الجريمة، أو تخفيفها في حالة الإخبار، ووضعها في قانون العقوبات بقسم مستقل، كبقية الأنظمة المستقلة، مثل أسباب الإباحة وموانع المسؤولية الجنائية[٤٥].

الخاتمة

يعد هذا البحث محاولة لتسليط الضوء على النسق التشريعي الجنائي ، وبعد ان وصلنا في رحلتنا العلمية الى محطتها الاخيرة ، فقد توصلنا الى جملة من الاستنتاجات والمقترحات ، وكما يأتي :-

اولاً: الاستنتاجات

يتبين لنا من خلال هذا البحث الاستنتاجات الاتية :

١- يهدف القانون الجنائي الى حماية القيم و المصالح الاجتماعية وارضاء الشعور بالعدالة وتحقيق الامن والاستقرار ويجب ان تكون التشريعات الجنائية ضمن نسق تشريعي جنائي عالي الجودة .

٢- ان فكره النسق التشريع الجنائي فكره حديثه النشأة ولها اهميه كبيره في التشريع الجنائي .

٣- النسق التشريعي الجنائي هو مفهوم يتضمن النظم والترابط والتناسق بين مفردات النص التشريعي الجنائي الذي تفصح عنه تلك المفردات والتي بمجموعها تكون شبكة العلاقات الداخلية المكونة للنص، فهو النظام الذي تنتظم به المفردات والتراكيب التشريعية لتوصل المعنى الذي من اجله وضع النص التشريعي .

٤- للصياغة التشريعية دور كبير ومهم في تكوين نسق تشريعي جنائي عالي الجودة .

٥- يجب ان يتمتع الصائغ التشريعي بمواصفات خاصه وان يكون لديه معرفه متنوعه بالعلوم الأخرى.

٦- من اهم شروط فن التشريع وحده النسق التشريعي حيث يجب مراعاه كافه عناصر النظام القانوني وخصائصه لضمان عدم التعارض بين التشريعات .

٧- يجب ان يتوافق التشريع الجنائي الجديد مع الدستور والقانون الدولي والالتزامات الدولية.

٨- يجب ان يكون هناك توازن بين النسق التشريعي الجنائي من حيث النسق والمضمون .

٩- ينعكس النسق التشريعي الجنائي على عدالة القاضي بشكل إيجابي ويؤدي الى سهولة تطبيق القانون ولا يثير مشاكل قانونية جديدة بسبب كثرة الاجتهادات في حالة غموض التشريع .

ثانيا : المقترحات

بناء على الاستنتاجات المقدمة وتعزيزا لها ورغبة في تفادي النقائص وتصحيح الاخطاء نقترح ما يأتي :-

١- نقترح على المشرع العراقي اصدار تقنين جنائي لإصلاح الحياة القانونية في العراق وتوحيدها عن طريق إعادة النظر في مجموعة القواعد الجنائية و إصدارها في وثيقة رسمية جامعة بعد تصفيتها و تعديلها واستكمال نقائصها وتنسيقها .

٢- المحافظة على نسق تشريعي جنائي عالي في البرلمان العراقي .

٣- الوصول الى افضل صيغة للنصوص الجنائية وذلك من خلال صياغة التشريعات الجنائية بشكل منضبط وان تكون هذه التشريعات خالية من الأخطاء

وان تكون صياغتها بدون استعجال او تسرع والالمام بالمنطق واللغة والعلوم الاخرى عند صياغة التشريع الجنائي و توحيد المصطلحات الجنائية وتوحيد لغة التشريع .

٤- العمل على تعزيز الوعي القانوني لدى طلاب الدراسات العليا في كليات القانون عند كتابة الرسائل و الاطاريح القانونية وذلك لتقويم وتحليل النصوص القانونية ففلسفة التشريع مهمة جدا لضبط الصياغة التشريعية .

٥- يجب ان تكون هناك علاقة بين اجزاء النسق التشريعي الجنائي من حيث تراتبها و اندراجها جميعاً تحت منهج خاص في النسق التشريعي الجنائي وتحت مفهوم رئيس واحد مع مراعاة المصلحة المحمية التي هي مناط التجريم .

٦- يجب على المشرع العراقي صياغة التشريع المقترح على وجه يتناسب مع النسق التشريعي الجنائي القائم اي ان تكون النصوص الجنائية للتشريع الجديد متناسقة مع النصوص الأخرى في التشريعات الجنائية النافذة .

٧- مراعاة النسق التشريعي الجنائي عند اصدار قوانين جديدة او عند تعديل القوانين النافذة مع الغاء القوانين الغامضة او تعديلها .

٨- الاطلاع على التشريعات السابقة عند اصدار قانون جديد وتلافي الغموض و التناقض بالقوانين القديمة والتركيز على معرفة الاحكام والمقاصد من القوانين السابقة وليس التركيز على نصية التشريعات الموضوعة في قالب لغوي .

٩- يجب ان تتضمن المذكرة الايضاحية للقانون الجديد كافة التشريعات النافذة التي سبق و ان صدرت لنمع أي تعارض او تضارب تشريعي .

١٠- يجب ان يكون اصدار القانون الجديد خالي من أي خطأ او غموض او تعارض او نقص او تكرار.

١١- نقترح على المشرع العراقي مراعاة التوازن في التجريم والعقاب للتوفيق بين المصالح المتعارضة وحماية الحقوق و الحريات و كذلك على الصائغ التشريعي مراعاة طبيعة القاعدة الجنائية للتعبير عن المقاصد التشريعية التي يهدف المشرع الى تحقيقها .

الهوامش

١. ابن منظور الإفريقي المصري ، معجم لسان العرب ، دار صادر ، بيروت ، ط١، ١٩٩٠، ص ٣٥٢ .
٢. معجم مقاييس اللغة ،ابن فارس : ٤٢٠/٥ .
٣. إبراهيم مصطفى وآخرون: معجم الوسيط، مج، المكتبة الإسلامية (ط د)، اسطنبول، تركيا، (دت)، ص ٩١٨.
٤. العين ،الفراهيدي : ٨١/٥ .
٥. ابن فارس: معجم مقاييس اللغة ، تر: ابن سلام ،هارون ، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٩٧٩م، ١٣٩٩هـ، ج ٥، ص ٤.
٦. جمهرة اللغة ، أبو بكر الازدي : ٨٥٣/٢ .
٧. عز الدين مناصرة علم التناص والتلاص ، دار مجدلاوي، عمان، ط٣، ٢٠٠٦، ص ٣ .
٨. جميل صليبا ، المعجم الفلسفي ، بيروت ١٩٧٩، ج٢ ، ص ٣٦١ .
٩. يمنى العيد ، في معرفة النص ، دار الأفاق الجديدة، لبنان، ط١، ١٩٨٣، ص ٣٢ .
١٠. الموسوعة الفلسفية ، موسكو ، ١٩٨٣ ، ص ٦١٦ .
١١. معجم الالفاظ الأجنبية في اللغة الروسية ، موسكو ، ١٩٨٤ ، ص ٤٥٩ .

١٢. موسوعة لالاند الفلسفية ، بيروت ، ١٩٩٦ ، ج٣ ، ص ١٤١٧ .
١٣. نعمان بوقرة ، المصطلحات الأساسية في لسانيات النص وتحليل الخطاب ، جدارا للكتاب العالمي ، عمان ، الأردن ، ط١، ٢٠٠٩، ص١٤١-١٤٠.
14. https://www.tareeqashaab.com/index.php/sections/newspaper-column/7238-2023-04-03-20-13-34
١٥. د. خيري احمد الكباش ، الحماية الجنائية لحقوق الانسان ، منشأة المعارف بالإسكندرية ، ط ٢ ، ٢٠٠٨ ، ص ٤٤٤.
١٦. د. رمسيس بهنام ، الجريمة والمجرم والجزاء ، منشأة المعارف بالإسكندرية ، ١٩٧٣ ، ص٣١٩.
١٧. حيدر غازي فيصل الربيعي ، الإسناد في القاعدة الجنائية ، أطروحة دكتوراه ، جامعة النهرين ، كلية الحقوق ، ٢٠١٤ ، ص ٤٠.
١٨. نور فاضل مجيد الشريفي ، الانموذج القانوني للقاعدة الجنائية الموضوعية ، رسالة ماجستير ، كلية القانون ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٢١ ، ص ٧١ .
19. https://www.alrakoba.net/686282/فن-التشريع/
٢٠. نور فاضل مجيد الشريفي ، الانموذج القانوني للقاعدة الجنائية الموضوعية ، المصدر السابق ، ص ٧١ .
٢١. سليمان محمد الطماوي ، دروس في القضاء الإداري ، القاهرة دار الفكر العربي ١٩٧٦ م ، ص ٧٨ وما بعدها.
٢٢. باسم عبد الزمان مجيد الربيعي ، نظرية البنيان القانوني للنص العقابي ، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية القانون جامعة بغداد ، ٢٠٠٠ ، ص٥٢ .
٢٣. د.مصطفى محمد جمال و د. عبد الحميد محمد جمال ، النظرية العامة للقانون ، الدار الجامعية ، بيروت ، ١٩٧٨ ، ص ٦٤ .
٢٤. علي الصاوي ، الصياغة التشريعية للحكم الجيد ، ورشة عمل حول تطوير نموذج للصياغة التشريعية للبرلمانات العربية ، بيروت ، البحث متاح على الموقع الالكتروني http://www.parliament.gov.sy/SD08/msf/1424119980_.pdf
25. Laqualite.de l'assurance de la qualité et la certification ISO 9001.http www. Codlor. Com/img/f/file/ichiersQUALITE/ Définition.Pdf fichier consulte le 09/03/2020 a 12h 32 min.
26. https//www.dictionnairejuridique.com/définition/legilation.php.Consultéle09/03/2020a12h37min
٢٧. خنفر محمد و بن الشيخ إسماعيل ، جودة الصياغة التشريعية ودورها في تحقيق الامن القانوني ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر في الحقوق جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، ٢٠٢١-٢٠٢٢ ، ص ٧-٨ .
٢٨. د. عزيز جواد هادي الخفاجي ، دروس في المدخل لدراسة القانون ، كلية القانون جامعة بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص ١٦ وما بعدها .
29. https://archive4.parliament.iq/wp-content/uploads/2018/11.دليل-الصياغة-التشريعية/pdf
٣٠. مثال على ذلك قانون الخدمة المدنية رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠ المعدل، فهذا القانون عدل وأضيفت إليه أحكام بقرارات صادرة عن مجلس قيادة الثورة (المنحل) استحال على المطبقين الإحاطة بها، ولهذا فإن الاحرى أن تجمع تلك القرارات وتضاف أحكامها مباشرة إلى القانون فيخرج متكاملاً يسهل الرجوع إليه وتطبيقه .
٣١. د. عبد الفتاح مصطفى الصيفي ، المطابقة في مجال التجريم ، دار النهضة العربية ، ط ٢ ،القاهرة ،١٩٩١ ، ص ٧ وما بعدها .
٣٢. د. عزيز جواد هادي الخفاجي ، دروس في المدخل لدراسة القانون ، المصدر السابق ، ص ١٩ وما بعدها .
٣٣. لعجال منى ، جامعة محمد بوضياف - المسيلة ، الجزائر ، ص ٤٦٤ https://asjp.cerist.dz/en/downArticle/315/17/3/255031
٣٤. عبد الباقي البكري و المدرس زهير البشير ، المدخل لدراسة القانون ، المكتبة القانونية ، بغداد ، بلا سنة طبع ، ص ٨٦ .
٣٥. د. إيهاب محمد حسن ، محل الحماية الجنائية ، المجلة المصرية للدراسات القانونية والاقتصادية ، العدد الحادي عشر يوليو ٢٠١٨م ، ص ١٩١ وما بعدها .
٣٦. ابرار محمد حسين زينل ، الموازنة بين المصلحة الخاصة و العامة في ضوء القانون الجنائي و الدستوري ، رسالة ماجستير ، كلية القانون و السياسة ، جامعة البصرة ، ٢٠١٤ ، ص١ .
٣٧. إفتيسان وريدة وين ناصر وهيبة، دسترة مبدأ الأمن القانوني، مجلة الدراسات القانونية، المجلد ٨ ، ع ٢، الجزائر، ٢٠١٥، ص ٩٧١ .
٣٨. د. احمد فتحي سرور ، أصول السياسة الجنائية ، دار النهضة العربية ، مصر ، ١٩٧٢ ، ص ١٣٧ .
٣٩. احمد وهدان ، تطور قانون العقوبات المصري في الفترة ١٩٣٧ - ١٩٥٢، المجلة الجنائية القومية ، الأعداد الأول والثاني والثالث ، المجلد السادس والثلاثون ، ١٩٩٣، ص٦ .

٤٠. طلال عبد حسين البدراني ، الشرعية الجزائية ، اطروحة دكتوراه ، كلية القانون - جامعة الموصل ، ٢٠٠٢ ، ص ٨٤ وما بعدها .
٤١. د. تميم طاهر احمد ، الحماية الجنائية للتراث الثقافي ، مجلة الرافدين للحقوق ، مجلد ٩ ، السنة الثانية عشر ، العدد ٣٣ ، أيلول ، ٢٠٠٧ ، ص ٢٥٨ .
٤٢. د. إيهاب محمد حسن ، محل الحماية الجنائية ، المجلة المصرية للدراسات القانونية والاقتصادية ، المصدر السابق ، ص ١٩٢.
43. https://www.aljazeera.net/amp/blogs/2018/9/3/أزمة-التشريع-بالمغرب-صياغة-غير-منضبطة
٤٤. نجيب بودربالة ، كتاب القانون بين القبيلة والأمة والدولة، أفريقيا الشرق، ٢٠١٥ ، ص ٢٩٤ .
٤٥. د. قاسم خضير عباس ، اصلاح النظام القانوني اول شروط النهضة ، دار الأضواء ، ط١ ، ٢٠٢١ ، ص ٢٣٥.

المصادر

اولاً : معاجم اللغة العربية

I. إبراهيم مصطفى وآخرون: معجم الوسيط، مج، المكتبة الإسلامية (ط د)، اسطنبول، تركيا، (دت).
II. ابن منظور الإفريقي المصري ، معجم لسان العرب ، دار صادر، بيروت ، ط١، ١٩٩٠.
III. ابن فارس: معجم مقاييس اللغة ، تر: ابن سلام ،هارون ، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٩٧٩م، ١٣٩٩هـ .
IV. الموسوعة الفلسفية ، موسكو ، ١٩٨٣.
V. جمهرة اللغة ، أبو بكر الازدي : ٨٥٣/٢ .
VI. جميل صليبا ، المعجم الفلسفي ، بيروت ١٩٧٩، ج٢.
VII. خليل ابن احمد الفراهيدي ، العين ، مطبعة العاني ، بغداد، ١٩٧٦ .
VIII. عز الدين مناصرة علم التناص والتلاص ، دار مجدلاوي، عمان، ط٣، ٢٠٠٦.
IX. معجم الالفاظ الأجنبية في اللغة الروسية ، موسكو ، ١٩٨٤.
X. موسوعة لالاند الفلسفية ، بيروت ، ١٩٩٦ ، ج٣ .
XI. نعمان بوقرة : المصطلحات الأساسية في لسانيات النص وتحليل الخطاب (دراسة معجمية) ، جدارا للكتاب العالمي ، عمان ، الأردن ، ط١، ٢٠٠٩ .
XII. يمنى العيد في معرفة النص، دار الأفاق الجديدة، لبنان، ط١، ١٩٨٣.

ثانياً : الكتب القانونية

I. د. احمد فتحي سرور ، أصول السياسة الجنائية ، دار النهضة العربية ، مصر ، ١٩٧٢.
II. د. رمسيس بهنام ، الجريمة والمجرم والجزاء ، منشأة المعارف بالإسكندرية ، ١٩٧٣ .
III. سليمان محمد الطماوي ، دروس في القضاء الإداري ، القاهرة دار الفكر العربي ١٩٧٦ م .
IV. عبد الباقي البكري و المدرس زهير البشير ، المدخل لدراسة القانون ، المكتبة القانونية ، بغداد ، بلا سنة طبع .
V. د. عبد الفتاح مصطفى الصيفي ، المطابقة في مجال التجريم ، دار النهضة العربية ، ط ٢ ، القاهرة ، ١٩٩١ .
VI. د. عزيز جواد هادي الخفاجي ، دروس في المدخل لدراسة القانون ، كلية القانون جامعة بغداد ، ٢٠٠٨ .
VII. د. قاسم خضير عباس ، اصلاح النظام القانوني اول شروط النهضة ، دار الأضواء ، ط١ ، ٢٠٢١.
VIII. د.مصطفى محمد جمال و د. عبد الحميد محمد جمال ، النظرية العامة للقانون ، الدار الجامعية ، بيروت ، ١٩٧٨ .
IX. نجيب بودربالة ، القانون بين القبيلة والأمة والدولة ، أفريقيا الشرق ، ٢٠١٥ .

ثالثاً : الرسائل والاطاريح

I. ابرار محمد حسين زينل ، الموازنة بين المصلحة الخاصة و العامة في ضوء القانون الجنائي و الدستوري ، رسالة ماجستير ، كلية القانون و السياسة جامعة البصرة ، ٢٠١٤ .
II. باسم عبد الزمان مجيد الربيعي ، نظرية البنيان القانوني للنص العقابي ، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية القانون جامعة بغداد ، ٢٠٠٠ .
III. حيدر غازي فيصل الربيعي ، الإسناد في القاعدة الجنائية ، أطروحة دكتوراه ، جامعة النهرين ، كلية الحقوق ، ٢٠١٤ .
IV. طلال عبد حسين البدراني ، الشرعية الجزائية ، اطروحة دكتوراه ، كلية القانون - جامعة الموصل ، ٢٠٠٢ .
V. نور فاضل مجيد الشريفي ، الانموذج القانوني للقاعدة الجنائية الموضوعية ، رسالة ماجستير ، كلية القانون ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٢١ .

رابعاً : البحوث المنشورة

I. احمد وهدان ، تطور قانون العقوبات المصري في الفترة ١٩٣٧ - ١٩٥٢، المجلة الجنائية القومية ، الأعداد الأول والثاني والثالث ، المجلد السادس والثلاثون ، ١٩٩٣.
II. إفتيسان وريدة وبن ناصر وهيبة، دسترة مبدأ الأمن القانوني، مجلة الدراسات القانونية، المجلد ٨ ، ع ٢، الجزائر، ٢٠١٥.
III. د. إيهاب محمد حسن ، محل الحماية الجنائية ، المجلة المصرية للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد الحادي عشر يوليو ٢٠١٨ م.

خامساً : المواقع الالكترونية

I. https://www.aljazeera.net/amp/blogs/2018/9/3/أزمة-التشريع-بالمغرب-صياغة-غير-منضبطة
II. https://www.tareeqashaab.com/index.php/sections/newspapercolumn/7238-2023-04-03-20-13-34
III. https://www.alrakoba.net/686282/فن-التشريع/
IV. https//www.dictionnairejuridique.com/définition/legilation.php.Consultéle09/03/2020a12h37min
V. علي الصاوي ، الصياغة التشريعية للحكم الجيد ، ورشة عمل حول تطوير نموذج للصياغة التشريعية للبرلمانات العربية ، بيروت ، البحث متاح على الموقع الالكتروني http://www.parliament.gov.sy/SD08/msf/1424119980_.pdf
VI. https://archive4.parliament.iq/wp-content/uploads/2018/11/دليل-الصياغة-التشريعية.pdf
VII. لعجال منى ، جامعة محمد بوضياف - المسيلة ، الجزائر https://asjp.cerist.dz/en/downArticle/315/17/3/255031
VIII. https://alsabaah.iq/31129-.html
IX. http www. Codlor. Com/img/f/file/ichiersQUALITE/ Définition.Pdf fichier consulte le 09/03/2020 a 12h 32 min. Laqualite.de l'assurance de la qualité et la certification ISO 9001.